

Distr.: General
7 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا
خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني
المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية

للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملا بالقرار ٢٣٢/٦٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويتضمن التقرير استعراضا للتقدم المحرز حتى حينه، ويعرض المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى استجابة لبرنامج العمل، ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100915 100915 15-13366 (A)



أولا - مقدمة

١ - اعتمد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وأقرته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. بموجب قرارها ١٣٧/٦٩. وبرنامج عمل فيينا هو برنامج يركز على تحقيق النتائج وله طابع استشاري، وهو يحل محل برنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ليكون بمثابة المخطط الإنمائي للبلدان النامية غير الساحلية في العقد القادم. ويؤكد برنامج العمل التزام المجتمع الدولي بدعم البلدان النامية غير الساحلية الموجودة في العالم، وعددها ٣٢ بلدا، في التعامل مع التحديات المرتبطة بالافتقار إلى السواحل والبعد والعزلة الجغرافية، من خلال تنفيذ أنشطة في المجالات ذات الأولوية الستة التالية: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنية التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ.

٢ - وهذا التقرير هو أول تقرير يقدم استعراضا لتنفيذ برنامج عمل فيينا، بالتركيز على المجالات الرئيسية ذات الأولوية والأنشطة التي تقوم بها جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية. ويتضمن التقرير تحليلا لحالة التنفيذ في المجالات الستة ذات الأولوية في البرنامج، مما يتيح أساسا مرجعيا يُقاس عليه التقدم المحرز في المستقبل. ويُختتم التقرير بتوصيات تتعلق بالسياسات، إضافة إلى تضمينه مرفقا إحصائيا.

ثانيا - لمحة عامة عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وما استجد فيها من تطورات في المجال الاجتماعي-الاقتصادي.

٣ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات هيكلية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمعوقاتها الجغرافية، مما يحول دون مشاركتها بشكل كامل في شبكات الإنتاج العالمية ويعزلها عن الأسواق العالمية. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية، بسبب المسافات الطويلة التي تفصلها عن البحر، ارتفاعا غير متناسب في تكاليف النقل والمعاملات، وهو ما يفاقم معوقاتها مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وتزداد حدة التحديات الفريدة التي تواجهها بسبب سوء حالة البنية التحتية، وتدني مستويات التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تواجهه من تحديات شديدة في تأمين الحصول على الطاقة. وتعاني البلدان

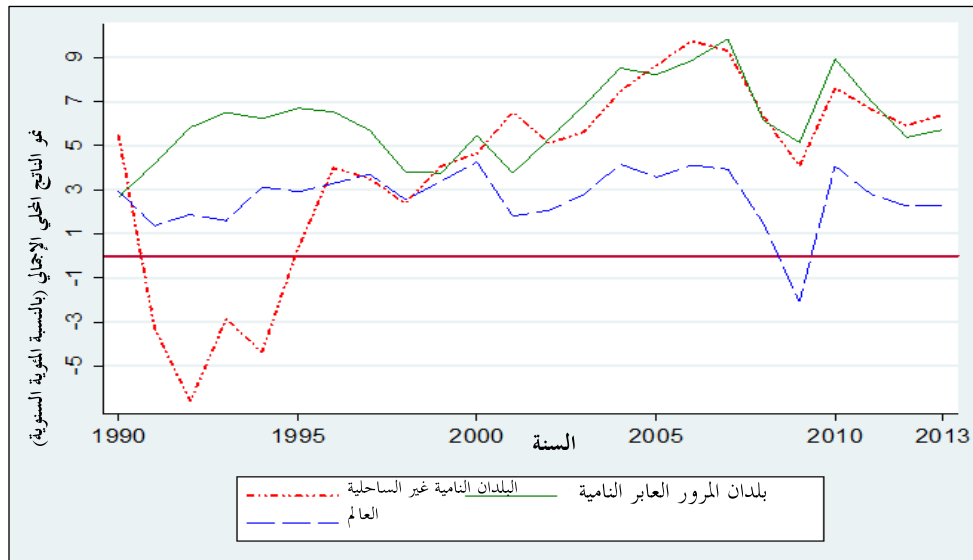
النامية غير الساحلية أيضا من انخفاض في القدرة الإنتاجية، مما يحد من إضافة قيمة مُحدية إلى صادراتها وقدرتها على تنويع منتجاتها وأسواقها، ويعوق بشدة آفاق النمو والتنمية فيها.

٤ - وبغض النظر عن هذه التحديات، يمكن القول أن العقد الماضي كان حقبة شهدت تحسنا عاما في أداء الاقتصاد الكلي في معظم البلدان النامية غير الساحلية. ففي بعض البلدان كإثيوبيا وأوزبكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ارتكزت النمو النشط على استراتيجيات لتحقيق النمو قادها القطاع العام وكان محور تركيزها زيادة الاستثمار العام والاستهلاك الخاص وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥ - وفي عام ٢٠١٣، ارتفع متوسط النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ٦,٦ في المائة بعد أن كان ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. غير أن التباين داخل المجموعة كان كبيرا. فقد حقق ثلث البلدان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يفوق ٧ في المائة، في حين تراوح المعدل في ١٢ بلدا بين ٤ و ٧ في المائة، وبلغ في البلدان التسعة المتبقية معدلا يقل عن ٤ في المائة. ومن المرتقب أن يتأثر متوسط معدل النمو الاقتصادي سلبا بانخفاض أسعار الوقود العالمية، نظرا لكون صادرات الوقود تشكل الجزء الأكبر من الهياكل التصديرية لهذه البلدان (٥٦ في المائة في المتوسط).

الشكل الأول

نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية (بالنسبة المئوية السنوية)



المصدر: استند إلى بيانات البنك الدولي.

٦ - ورغم أن متوسط الأداء الاقتصادي السنوي للبلدان النامية غير الساحلية كان إيجابياً بشكل عام على مدى العقد الماضي، فإن هذه البلدان من أفقر البلدان النامية. ففي عام ٢٠١٣، لم يزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها على ٣٢ في المائة من المتوسط العالمي. ومقارنة ببلدان المرور العابر النامية في نفس العام، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل منها بنحو ١٧٠٠ دولار. ويتبين بمزيد من دراسة البيانات أن ثلاثة من أفقر خمسة بلدان في العالم، بمقياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هي بلدان نامية غير ساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢، كان ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية). وفي بعض البلدان، تجاوز متوسط مستويات الفقر خلال الفترة نفسها نسبة ٦٠ في المائة.

٧ - وفي عام ٢٠١٣، صنّفت البلدان النامية غير الساحلية ضمن البلدان ذات مستويات التنمية البشرية الأدنى مقيسة بمؤشر التنمية البشرية، وهو مقياس مركب يدمج عناصر العمر المتوقع والتعليم والدخل. وكانت من بين البلدان الخمسة عشر التي سجلت أدنى مؤشرات التنمية البشرية في عام ٢٠١٣ ثمانية بلدان نامية غير ساحلية. وكان التباين كبيراً جداً أيضاً داخل المجموعة. ففي حين بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية ٠,٥٦، كان أعلى متوسط سُجل ضمن المجموعة هو ٠,٧٦ وأدنى متوسط ٠,٣٤.

٨ - وتتضرر البلدان النامية غير الساحلية أيضاً من ارتفاع تكلفة تجارتها، التي هي ضعف ما تتكبده بلدان المرور العابر النامية. وتشكل التكاليف الحقيقية للتجارة، بما فيها تكاليف النقل وغيرها من تكاليف القيام بالأعمال التجارية على الصعيد الدولي، عوامل هامة في تحديد قدرة البلدان على المشاركة بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، فلا غرابة في أن البلدان النامية غير الساحلية واجهت على العموم صعوبات أكبر من البلدان الساحلية في توسيع نطاق التجارة الدولية. إذ يُقدر أن حصتها من الصادرات العالمية لم تتجاوز ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة ٣٣ في المائة لجميع الاقتصادات النامية (باستثناء الصين).

٩ - وتحصل غالبية البلدان النامية غير الساحلية على معظم الموارد اللازمة للاستثمار من مصادر أجنبية، حيث تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية المصادر الرئيسية لهذه الموارد. ولذلك فمن المقلق جداً استمرار انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة، معبرا عنه كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. وفي المتوسط، انخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة بمقدار النصف في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، من نحو ٨,٢ في المائة إلى ٣,٥ في المائة. وازدادت خلال نفس

الفترة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة، وإن مالت إلى الانخفاض منذ عام ٢٠١١. كما تزايدت أهمية التحويلات المالية الشخصية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. غير أنه سُجِّل في عام ٢٠١٣ انخفاض بنسبة ١٢ في المائة.

١٠ - وإضافة إلى ذلك، سجل رصيد الديون الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية، معبرا عنه كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، زيادة طفيفة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١١، حيث ارتفع متوسطه من ٤٢,٨ إلى ٤٣,٥ في المائة، بينما ازداد هذا الرصيد في بلدان المرور العابر النامية في المتوسط من ٢٧,١ إلى ٢٧,٩ في المائة. وفي حين أن رصيد بلد ما من الديون الخارجية يمكن أن يساعد على سد الفجوة بين الادخار والاستثمار المحليين، فقد يؤدي إلى زيادة الشكوك بشأن الإجراءات والسياسات التي قد تلجأ إليها الحكومات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون.

ثالثا - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف - الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١١ - يتمثل أول هدف محدد في تقليص وقت السفر على طول الممرات لكي يتسنى نقل الشحنات العابرة عبر مسافة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر في كل ٢٤ ساعة. ولا تتاح حاليا بيانات تُستكمل بانتظام عن جميع المناطق يمكن استخدامها في الرصد الدقيق لمآل هذا الهدف المحدد، باستثناء البيانات التي يتيحها برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، والمعروضة في الجدول ١. وتبين هذه البيانات أن جميع الممرات في آسيا الوسطى حققت هذا الهدف المحدد.

الجدول ١

وقت السفر على طول ممرات آسيا الوسطى في عام ٢٠١٣ (بالكيلومتر في كل ٢٤ ساعة)

سرعة الملاحاة في الممرات البرية مع احتساب التأخير	
٦٢٤	المنطقة ككل
٦٧٢	الممر ١ (يربط الاتحاد الروسي بالصين عبر كازاخستان وقيرغيزستان)
٥٧٦	الممر ٢ (يربط بين أذربيجان وأوزبكستان وتركمناستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)

سرعة الملاحة في الممرات
البرية مع احتساب التأخير

الممر ٣ (يربط بين الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)	٥٢٨
الممر ٤ (يربط الاتحاد الروسي بشرق آسيا عبر الصين ومنغوليا)	٣٦٠
الممر ٥ (يربط بين أفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان)	٤٣٢

المصدر: مصرف التنمية الآسيوي.

١٢ - وحسب بيانات مستمدة من منشور للبنك الدولي في عام ٢٠٠٩ عنوانه "أسعار النقل وتكاليفه في أفريقيا"، كانت سرعة المرور العابر من الميناء إلى الوجهة النهائية في أغلب الممرات أقل بكثير من سرعة ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر في كل ٢٤ ساعة. حيث تراوح متوسط سرعة المرور العابر بين ١٤٤ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة في غرب أفريقيا ووسطها و ١٩٢ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة في شرق أفريقيا و ٢٨٨ كيلومترا في كل ٢٤ ساعة في الجنوب الأفريقي.

١٣ - ويتيح مؤشر الأداء اللوجستي معلومات هامة لرصد مآل الهدف المحدد الثاني وهو: تقليص الوقت الذي يُقضى على الحدود البرية بدرجة كبيرة. ويستند المؤشر إلى ستة أبعاد للتجارة، تشمل أداء الجمارك ونوعية البنية التحتية وحسن توقيت الشحنات. وتسجل البلدان النامية غير الساحلية مستوى منخفضا لهذا المؤشر، سواء بالإجمال أو باعتبار جميع عناصر المؤشر، بالمقارنة مع بلدان المرور العابر النامية (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

متوسط مؤشر الأداء اللوجستي (٢٠١٤)

عناصر مؤشر الأداء اللوجستي							
البلدان النامية غير الساحلية	البلدان النامية العابر	الدرجة الإجمالية	الجمارك	البنية التحتية	الشحنات الدولية وكفاءتها	نوعية اللوجستيات والتعبق والتوقيت	التتبع والتوقيت
٢,٤٩	٢,٣٥	٢,٣١	٢,٥١	٢,٤٥	٢,٤٧	٢,٨٣	
٢,٦٩	٢,٤٥	٢,٥١	٢,٧٠	٢,٦٣	٢,٧٤	٣,١٠	

المصدر: البنك الدولي.

١٤ - وقد عملت جميع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تنفيذ مبادرات لتسريع عملية عبور الحدود، بطرق منها إقامة مراكز حدودية جامعة، ومرافق النافذة الوحيدة الإلكترونية، والاستخدام التجريبي لتصاريح المرور العابر من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ودفاتر النقل البري الدولي، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والمخططات الإقليمية للتأمين على المركبات لصالح الغير. وبغض النظر عن تلك المبادرات، يلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين حركة السلع عبر الحدود عن طريق التنفيذ الفعال للبرامج القائمة والمبادرات الجديدة.

١٥ - والغرض من وضع الهدف المحدد الثالث هو الحد من الوقت الذي يُقضى على نقاط الانتقال بين وسائل النقل المختلفة، أي نقاط الانتقال من السكك الحديدية إلى الطرق البرية، أو من الموانئ إلى السكك الحديدية أو الطرق البرية. ولا تتاح بسهولة بيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق ذلك الهدف المحدد أو أيهما لا تُجمع بانتظام. والبيانات المتاحة مستمدة من دراسات محددة ولا تشمل جميع البلدان النامية غير الساحلية. وقد كشفت دراسة أجراها البنك الدولي بشأن أفريقيا في عام ٢٠١٢ أن متوسط وقت مكوث الشحنات في معظم الموانئ قارب ٢٠ يوماً باستثناء ديربان بجنوب أفريقيا ومومباسا بكينيا، في حين بلغ هذا المتوسط حوالي ٤ أيام في معظم الموانئ الكبرى في شرق آسيا وأوروبا. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتقليل من أوقات المكوث في الموانئ، ومن الضروري استقاء البيانات المتعلقة بهذا الهدف المحدد واستكمالها بانتظام.

١٦ - ويدعو برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والتصديق عليها. وتبين الحالة الراهنة لتصديق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على مجموعة مختارة من الصكوك القانونية الدولية الهامة، التي يرد بيانها في الجدول ٣، ضرورة زيادة عدد التصديقات كي يتسنى التنفيذ التام للأنشطة في هذا المجال ذي الأولوية.

الجدول ٣

حالة انضمام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى اتفاقيات مختارة من اتفاقيات الأمم المتحدة أو تصديقها عليها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

الاتفاقية	عدد البلدان النامية غير الساحلية	عدد بلدان المرور العابر
اتفاقية السير على الطرق (١٩٦٨)	١٣	١٣
اتفاقية لافتات وإشارات الطرق (١٩٦٨)	٨	١٠

الاتفاقية	عدد البلدان النامية غير الساحلية	عدد بلدان المرور العابر
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع مقتضى دفاتر النقل الدولي السري (اتفاقية النقل الدولي البري) (١٩٧٥)	١١	٥
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات البرية التجارية (١٩٥٦)	٦	٣
الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (١٩٧٢)	٦	٣
الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود (١٩٨٢)	١١	٣
الاتفاقية المتعلقة بعقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية (١٩٥٦)	١٠	٢
بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (١٩٩٩)	١٦	٢٠
اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة	*١	صفر

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

* صدق عليها بلدان من البلدان النامية غير الساحلية في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥.

باء - الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

١٧ - يقع التركيز في المجالات ذات الأولوية على البنية التحتية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨ - وتشير أحدث البيانات المتاحة عن البنية التحتية للطرق الواردة في الجدول ٢ من المرفق، إلى أن شبكات الطرق متدهورة نسبياً في البلدان النامية غير الساحلية بالمقارنة مع بلدان المرور العابر المجاورة. وعلى الرغم من بذل هذه البلدان الكثير من الجهود لتوسيع بنيتها التحتية للنقل بالطرق وتحديثها، فمن المهم التعجيل بإنجاز تلك الجهود.

١٩ - وتُظهر أحدث البيانات المتاحة بشأن البنية التحتية للسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية أنه تم توسيع تلك الشبكات في ٧ بلدان بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، ولكنها بقيت على حالها أو تقلصت في ١٢ بلداً. ومن المهم، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، إنشاء أو تحسين شبكات السكك الحديدية لأن النقل بهذه الوسيلة خيار منخفض التكلفة يناسب احتياجات البلدان النامية غير الساحلية في مجال التصدير، كما أنه خيار يسبب انبعاثات للكربون أقل مما يسببه النقل عبر الطرق، ويقلل من الاختناقات في حركة المرور.

٢٠ - وتتألف شبكة الطرق الآسيوية السريعة من ١٤٣ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق القياسية التي تعبر ٣٢ بلداً في آسيا مع وجود وصلات بأوروبا. وصنف قرابة ٢٩ في المائة من الطرق في الشبكة ضمن الفئة الثالثة. وهي طرق ذات ممرين أو أقل وليست معبدة كلها. وفي أمريكا اللاتينية، تحتاج شبكات الطرق في البلدان النامية غير الساحلية إلى تحديث. وفي أفريقيا، لا يزال الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا - على الرغم من أن طوله يبلغ في المجموع ٥٤ ١٢٠ كيلومتراً تتوزع على تسعة ممرات - يفتقر إلى طرق رابطة هامة، ولا تزال أجزاء منه تتكون من مسالك لا يمكن المرور عبرها أو تُصبح خطيرة بعد نزول الأمطار أو هبوب العواصف الرملية أو بسبب تراكم الصخور والرمال. وينقص شبكة السكك الحديدية في أفريقيا أكثر من ٢٦ ٣٦٢ كيلومتراً من الوصلات، وينقص شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا أكثر من ١٠ ٥٠٠ كيلومتراً من الوصلات. ومن المهم سد الثغرات في شبكات الطرق والسكك الحديدية في المناطق التي تضم بلداناً نامية غير ساحلية لتحسين إمكانيات الوصل مع تلك البلدان.

٢١ - وتتخلف البلدان النامية غير الساحلية عن ركب المجموعات الأخرى من البلدان من حيث توافر الطاقة. ففي عام ٢٠١٠، كان متوسط النسبة المئوية للسكان الذين تم وصلهم بشبكة الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية ٤٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٧٣ في المائة في بلدان المرور العابر النامية و ٨١ في المائة في العالم. وعندما تصنف البيانات حسب سكان الريف والحضر، يتبين أن حوالي ٧٤ في المائة من المناطق الحضرية في البلدان النامية غير الساحلية موصولة بشبكة الكهرباء، مقارنة برقم أقل منه بكثير يبلغ ٣٣ في المائة في المناطق الريفية. ويبين تصنيف البيانات أن نسبة الموصولين بشبكة الكهرباء تقل عن ١٧ في المائة من السكان في أكثر من ثلث البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل إتاحة المزيد من خدمات الطاقة الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - وفي برنامج عمل فيينا، وُجِّه نداء إلى البلدان النامية غير الساحلية لوضع سياسات وطنية متعلقة بالاتصالات بالنطاق العريض. ووفقاً لما جاء في تقرير لجنة النطاق العريض لعام ٢٠١٤، قام زهاء ٧٠ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية بوضع سياسات وطنية في مجال الاتصالات بالنطاق العريض. ومن المهم أن تضع الدول التي لم تفعل ذلك بعد هذه السياسات وأن تتأكد من تنفيذها بالكامل.

٢٣ - وقد شهدت البلدان النامية غير الساحلية نمواً قوياً خلال العقد الماضي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الاتصالات بالهواتف المحمولة، التي تضاعفت

الاشتراكات فيها عشرين مرة. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال النسبة المئوية لمن تتاح لهم شبكة الإنترنت منخفضة في معظم البلدان النامية غير الساحلية، إذ استخدم الإنترنت ٢٠ شخصا في المتوسط من كل ١٠٠ نسمة في تلك البلدان في عام ٢٠١٣، وذلك على الرغم من النمو المطرد في معدل الوصول إلى الشبكة. ويُخفي هذا المتوسط تفاوتات هامة بين تلك البلدان، حيث بلغت النسبة العليا في المتوسط ٦١,٢ مستخدما من كل ١٠٠ نسمة مقارنة بنسبة دنيا قدرها ١,٣ مستخدم من كل ١٠٠ نسمة في المتوسط. وأدت ندرة تكنولوجيا الاتصالات بالنطاق العريض، وارتفاع الأسعار، وإمدادات الطاقة التي لا يمكن الاعتماد عليها، وعدم توافر الحواسيب إلى تقييد الوصول إلى الشبكة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين البنية التحتية اللازمة ووضع السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة من أجل اجتياز خطوات كبيرة نحو بلوغ الهدف المحدد المتمثل في تيسير الوصول إلى الإنترنت للجميع بدون قيود وبتكلفة معقولة.

٢٤ - ويعتبر سد الفجوة الحالية في البنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أمرا أساسيا للنجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا. وسيطلب ذلك تمويلات من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والشراكات بينهما، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومصادر التمويل المتكررة. وتبين البيانات والتحليلات المستقاة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المستوى الحالي لاستثمارات القطاعين العام والخاص في الهياكل الأساسية من في المنطقة لا يكفي لتوفير الهياكل الأساسية التي تحتاجها المنطقة لتحقيق التنمية المستدامة. ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينبغي أن يستثمر كل بلد في المنطقة سنويا ما نسبته ٦,٢ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي لتلبية متطلباته من الهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. بيد أن الأرقام الأولية المتصلة بالاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية تبين أنه لم يخصص في المتوسط سوى ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الغرض خلال العقد الماضي.

٢٥ - وفي أفريقيا، يدعم برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا مشاريع للطاقة والنقل والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدر تكلفتها بمبلغ ٦٧,٩ بليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. وتقدم المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الدعم لثمانية مشاريع تحت رعاية رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعمت الصين الاستثمار في الهياكل الأساسية في العديد من البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، ويشكل مصرف التنمية الجديد المنشأ حديثا مصدرا جديدا للموارد المكرسة لتنمية الهياكل الأساسية.

٢٦ - وقد بدأ المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية العمل في الصين بوصفه مؤسسة مالية دولية تسهر على توفير التمويل لمشاريع البنى التحتية في آسيا. ويعد الصندوق الآسيوي للهياكل الأساسية الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، مبادرة ابتكارية لتعبئة موارد المنطقة من أجل تطوير الهياكل الأساسية. وكان مصرف التنمية الآسيوي يدعم أيضا الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية في المنطقة. فعلى سبيل المثال استثمر برنامج التعاون الاقتصادي لمنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٠ قرابة ١٥ بليون دولار في مشاريع تشمل الطرق والمطارات والسكك الحديدية دون الإقليمية، فضلا عن مرافق الإمداد بالطاقة والهياكل الأساسية السياحية ومرافق الوقاية من الأمراض المعدية. ويشمل إطار البرنامج للاستثمار الإقليمي في المشاريع المحتمل أن تكون قيد الإعداد للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢ أكثر من ٢٠٠ مشروع في ١٠ قطاعات، حيث تقدر قيمة الاستثمارات بمبلغ ٥٠ بليون دولار. وقد ازداد عدد مشاريع برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى التي يدعمها مصرف التنمية الآسيوي من ستة مشاريع قيمتها ٢٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١٥٨ مشروعا تناهز قيمتها ٢٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤.

٢٧ - وتفيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تشمل على السواء التمويلات بشروط تساهلية وغير تساهلية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والتي صرفها الشركاء في التنمية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، بلغت في المجموع زهاء ٦,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٣. وكان البنك الدولي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي أكبر الجهات الممولة. وكانت أكبر البلدان المستفيدة في عام ٢٠١٣ هي كازاخستان وأفغانستان وإثيوبيا وأذربيجان. وأنفقت معظم الموارد على قطاعي النقل والتخزين.

جيم - الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٨ - يقع التركيز في إطار هذه الأولوية على التجارة الدولية وتيسير التجارة. فعلى الصعيد العالمي ينبغي بذل الجهود من أجل اختتام جولة مفاوضات الدوحة التجارية المتعلقة بالتنمية، مع إيلاء اهتمام كامل لاحتياجات البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. ثم إن أعضاء منظمة التجارة العالمية بصدد اتخاذ خطوات للتوصل إلى برنامج عمل بشأن ما تبقى من المسائل التي لم تبحثها جولة الدوحة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، انخفض نسق التوسع المطرد في الصادرات السلعية من البلدان النامية غير الساحلية بسرعة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤ قُدر مجموع الصادرات بمبلغ ٢٢٦ بليون دولار، أي بانخفاض بنسبة ١,٨ في المائة عن العام السابق.

وبالمثل حدث تقلص في واردات البلدان النامية غير الساحلية من السلع التي بلغ مجموعها ٢١٨ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ويعزى هذا التباطؤ أساساً إلى طول فترة الركود في النمو ونزوع أسعار السلع الأساسية نحو الانخفاض.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٤ شكلت صادرات البلدان النامية غير الساحلية نسبة ١,٢ في المائة من الصادرات العالمية، بعد أن ظلت قريبة من ذلك المستوى منذ عام ٢٠١١. غير أن بلدين فقط استأثرا بنصف إيرادات المجموعة المتأتية من الصادرات، مما يشير إلى أن معظم البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في النظام التجاري الدولي. وفي المقابل فإن التجارة في السلع والخدمات تشكل في المتوسط أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك فعلى الرغم من موقع البلدان النامية غير الساحلية الجغرافي وارتفاع تكاليف النقل التي تتكبدها، يبدو أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة من أجل تنمية اقتصاداتها.

٣١ - وتتركز الصادرات من البلدان النامية غير الساحلية على نحو متزايد في عدد قليل من المنتجات المخصصة للتصدير، ولا سيما السلع الأساسية من المواد الخام من قبيل المعادن والمنتجات الزراعية والوقود، التي تخلو من القيمة المضافة أو تكاد. وقد ارتفع مؤشر تركيز الصادرات للبلدان النامية غير الساحلية من ٠,٢٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ٠,٣٦ في عام ٢٠١٣. وللمقارنة، لا يتجاوز ذلك المؤشر لجميع البلدان النامية ٠,١٣. وتشكل المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والصادرات من السلع المصنعة والخدمات، مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية، وسيلة تسمح لهذه البلدان بتخفيض تكاليف التجارة والتقليل من تعرضها للصدمات الخارجية، بما فيها تقلبات أسعار السلع الأساسية.

٣٢ - وفيما يتعلق بتيسير التجارة، أحرز العديد من البلدان النامية غير الساحلية بعض التقدم الملموس، بسبل منها زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية والحدودية وإجراءات المرور العابر، وإجراءات وتدابير تيسير التجارة، الأمر الذي أدى إلى تقليص ما يلزم الوقت والوثائق للتصدير والاستيراد. ويُفيد البنك الدولي بانخفاض الوقت الذي يستغرقه تصدير حاوية شحن في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ في ٢٤ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية. وانخفض عدد الوثائق اللازمة لتصدير السلع من ١٢ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية؛ وانخفض العدد اللازم لاستيراد السلع في ١٦ من هذه البلدان. وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال عملية التصدير تتطلب في البلدان النامية غير الساحلية ٤٠ يوماً في المتوسط، بالمقارنة مع مدة لا تتجاوز ٢٢ يوماً في بلدان المرور العابر النامية.

٣٣ - ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تعاني من تكاليف أعلى بكثير للتجارة والنقل. ففي عام ٢٠١٤، بلغ متوسط تكلفة التصدير ٣ ٤٤٣ دولاراً ومتوسط تكلفة الاستيراد ٤ ٣٤٣ دولاراً في تلك البلدان، بالمقارنة مع ١ ٣٠١ دولار و ١ ٥٥٩ دولاراً في بلدان المرور العابر للنامية. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ٢٠١٠، ارتفعت تكاليف التصدير بنسبة ٢٥ في المائة وتكاليف الاستيراد بنسبة ٢٩ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، بالمقارنة مع نسبتين لم تتجاوزا ٦ و ٧ في المائة في بلدان المرور العابر للنامية. وتمنع هذه التكاليف المرتفعة للصادراتِ البلدانَ النامية غير الساحلية من أن تصبح قادرة على المنافسة فعلاً في الأسواق العالمية.

٣٤ - وعلى النحو المبين في إطار الأولوية ١، أظهرت البلدان النامية غير الساحلية أضعف أداء لوجستي في عام ٢٠١٤. فالفعالية المحدودة في إدارة الجمارك والحدود وأوجه القصور في نوعية التجارة والبني التحتية للنقل لا تزال عوامل تحدّ من قدرة البلدان النامية غير الساحلية على ضمان كفاءة مرافقها وخدماتها اللوجستية.

٣٥ - وعلاوة على ذلك فقد بيّن التحليل الأولي الذي جرى ضمن عملية الرصد والتقييم في إطار الاستعراض العالمي الخامس المعني بالمعونة لصالح التجارة، التي استجابت لها ١٦ من البلدان النامية غير الساحلية، أن البلدان النامية غير الساحلية تعتبر إجراءات الحدود والبني التحتية الشبكية أهم أسباب التكاليف التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فتيسير التجارة من بين أولويات المساعدة المقدّمة في إطار المعونة لصالح التجارة التي شددت عليها البلدان النامية غير الساحلية.

٣٦ - ومن الخطوات الهامة التي تم اجتيازها في سبيل ضمان منهاج عمل مشترك لتنفيذ تدابير تيسير التجارة واستخدامها على نطاق واسع على الصعيد العالمي اعتماداً اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. وسيدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد أن يصدق عليه ثلثا أعضاء المنظمة. وحتى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، كان ١٢ عضواً من أعضاء المنظمة، بما في ذلك عضوان من البلدان النامية غير الساحلية، قد صدقت على الاتفاق، فيما أشارت ٤٠ دولة عضواً إلى اعترافها القيام بذلك في المستقبل القريب.

٣٧ - والهدف الرئيسي من الاتفاق هو تسريع تدفق السلع والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود وخفض تكاليف المعاملات التجارية. وتكتسي الأمور التالية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية: الأحكام الواردة في الاتفاق الذي يشمل البضائع العابرة والمتطلبات المتعلقة بالرسوم والإجراءات والوثائق الجمركية؛ ومسائل الشفافية؛ وتدابير تيسير

التجارة؛ وتحسين التعاون بين السلطات الجمركية وأجهزة مراقبة الحدود الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك يشتمل الاتفاق على أحكام مبتكرة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. ٣٨ - ومن الأهمية بمكان أن يقدم الشركاء في التنمية إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاق بفعالية وتحديد احتياجات البلدان النامية. ومنذ عام ٢٠١٣، قدمت أمانة منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، الدعم لخمسة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية في تقييم احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المنظمات الدولية، التي يدعم العديد منها البلدان النامية غير الساحلية فعلا في القضايا المتصلة بالتجارة، قد التزمت بصورة مشتركة بمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاق.

٣٩ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت البلدان النامية غير الساحلية ٩ إخطارات من أصل ٦٦ إخطارا تلقتها المنظمة بخصوص بالالتزامات من الفئة ألف، أي تلك الأحكام التي ستنفذها البلدان بحلول موعد دخول الاتفاق حيز النفاذ، بينما قدمت بلدان المرور العابر النامية ١٣ إخطارا. وكانت ستة من بلدان المرور العابر قد أشارت إلى أنها على أهبة الاستعداد لتنفيذ أحكام المادة ١١ المتعلقة بحرية المرور العابر تنفيذا كاملا، في حين أعربت أربعة بلدان أخرى عن استعدادها لتنفيذه جزئيا. ومن المهم أن تعمل البلدان على التصديق على الاتفاق في أقرب وقت ممكن وأن تخطر البلدان النامية منظمة التجارة العالمية بالتزاماتها من الفئة ألف.

٤٠ - وعلى الصعيد الوطني، تشكل اللجان المعنية بتيسير التجارة أدوات هامة لتحليل التزامات تيسير التجارة والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وحتى الآن، أنشأ ١٧ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية لجانا أو هيئات وطنية معنية بتيسير التجارة. وينبغي أن تكفل البلدان النامية غير الساحلية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، في تلك الهيئات. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح ١٣ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية التي قدمت إخطارات إلى المنظمة أنها أدمجت تيسير التجارة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك على سبيل الأولوية.

دال - الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي (انظر A/RES/69/137)

٤١ - يشكل التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر في المنطقة ضرورة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز قدرتها على الاتصال والتنافس، والوصول إلى الأسواق الدولية وحيث فوائد العولمة، مما يعود بالنفع على الجميع من حيث فرص النمو وزيادة تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. ومن المجالات الهامة لتعزيز التكامل الإقليمي أنشطة البنى التحتية وتطوير ممرات النقل، وهي أمور تنطوي على إمكانات لمواجهة التحديات الناشئة عن اتباع نهج مجزأ لسياسات النقل على الصعيد الوطني.

٤٢ - وقد ازدادت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الاتفاقات التجارية الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف. ووفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، شاركت هذه البلدان، حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، في ما متوسطه ٣,٨ اتفاقات تجارية إقليمية. وشاركت البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا في ما متوسطه ٥,٤ اتفاقات تجارية إقليمية، مقارنة بنظيراتها في أفريقيا، التي هي طرف في ما متوسطه ٢,٥ من تلك الاتفاقات. وشاركت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في أربعة اتفاقات تجارية إقليمية، فيما شاركت باراغواي في ثلاثة منها. وأفد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأن البلدان النامية غير الساحلية وقعت بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ ما متوسطه ٢٠ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الثنائية وسبعة اتفاقات استثمار دولية أخرى. ومن المهم أن تشمل الاتفاقات التي تنضم إليها البلدان النامية غير الساحلية التركيز على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

٤٣ - وفي أفريقيا يدخل التكامل والتعاون الإقليميان ضمن الأولويات الاستراتيجية لمقرري السياسات. فهناك حوالي ٣٠ من الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك تلك المبرمة في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، و ٧ منها تشمل بلداناً نامية غير ساحلية. ولكن التطورات على أرض الواقع اتسمت بالبطء بوجه عام، كما أن حصة التجارة بين البلدان الأفريقية ظلت في حدود ١٢ في المائة من مجموع التجارة الأفريقية. وقد استمرت عملية إنشاء اتفاق تجاري إقليمي أوسع نطاقاً، هو اتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية. ويشمل الاتفاق ٢٦ بلداً (منها ١٠ بلدان نامية غير ساحلية) ويرتكز على الاتفاقات القائمة فعلاً داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة التجارة الحرة في القارة المقرر إنشاؤها في عام ٢٠١٧ ستزيد تعميق التكامل.

٤٤ - وفي إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يُبذل الكثير من الجهود لاعتماد برامج مشتركة ومواءمة السياسات المتعلقة بالتجارة والنقل وإجراءات عبور الحدود ولتشجيع التعاون الحدودي، بما في ذلك البرامج المشتركة المعنية بالمراكز الحدودية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقانون إدارة الجمارك في إطار جماعة شرق أفريقيا، وخطوة الضمانات الإقليمية للعبور الجمركي في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٤٥ - ويُحرز بعض التقدم في المناطق دون الإقليمية لتعزيز التعاون في مجال الطاقة وربط البلدان النامية غير الساحلية. فقد أطلقت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مثلاً مبادرة لتشجيع التعاون الإقليمي في مجالات تنمية مصادر الطاقة، والتجارة، وبناء القدرات، كما أعد مجمع الطاقة في شرق أفريقيا مخططاً إقليمياً رئيسياً للطاقة ومواصفات للشبكات الكهربائية.

٤٦ - وأنشئ الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية-الآسيوية في عام ٢٠١٥. وهو ينص على حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، وعلى السعي إلى وضع سياسات منسقة متسقة موحدة في أوروبا وآسيا. والدول الأعضاء في الاتحاد هي الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان؛ أما قيرغيزستان فهي بصدد الانضمام إليه.

٤٧ - وتربط شبكة خطوط السكك الحديدية الآسيوية وشبكة الطرق الآسيوية السريعة البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا بالممرات الإقليمية المعترف بها دولياً. وتدعم شتى المشاريع والاتفاقات الأخرى الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز الربط في المنطقة وكفالة مواءمة السياسات وتسريع النقل العابر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقعت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بتهيئة الظروف المواتية للنقل الدولي بالطرق البرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وقعت الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تشمل بلداناً نامية غير ساحلية هي أفغانستان وبتان ونيبال، اتفاقاً إطارياً للتعاون في مجال الطاقة الكهربائية. وأعد اتفاقان آخران متعلقان بخطوط السكك الحديدية ومرور المركبات على الصعيد الإقليمي. وتشمل الاتفاقات الهامة الأخرى التي تؤثر على البلدان النامية غير الساحلية اتفاقات المرور العابر والنقل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، ومنطقة البحر الأسود.

٤٨ - وفي إطار عملية متواصلة لتحقيق التكامل في أمريكا الجنوبية، دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١١ المعاهدة التأسيسية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهو اتحاد حكومي دولي يهدف إلى تحقيق التكامل بين السوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز. والبلدان الناميان غير الساحليين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي، كلاهما عضو في هذا الاتحاد. وقد أدمجت مبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، التي تنسق تطوير النقل والطاقة والبُنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا الجنوبية منذ عام ٢٠٠٠، في مؤسسات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وأفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن نسبة ١٦ في المائة (أي ١٩,٢٥ بليون دولار) من

بمجموع الاستثمارات في إطار هذه المبادرة في عام ٢٠١٢ تمت في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٣، خُصص في إطار تلك المبادرة مبلغ ٢,٩٣٦ بليون دولار لإكمال مشاريع للنقل بالسكك الحديدية وبالطرق البرية في البلدان النامية غير الساحلية.

٤٩ - ومن الضروري ألا تركز جهودُ التكامل الإقليمي مع البلدان النامية غير الساحلية الجارية في المناطق فقط على التعاون بشأن التجارة وتيسير التجارة والاستثمار وتعميق الربط الإقليمي، بل أن تشمل أيضاً مجالات البحث والتطوير والسياسات الصناعية التي من شأنها أن تهيء الظروف للتغيير الهيكلي والنمو الحقيقيين في تلك البلدان. وينبغي في هذا الصدد تشجيع تحويل ممرات النقل إلى ممرات للتنمية، وذلك بإنشاء صناعات وأعمال تجارية ومرافق اجتماعية وغيرها من البنى التحتية الفرعية المقترنة بهياكل النقل. ومن شأن ذلك أن يساعد على حفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحيطة بطرق النقل. وينبغي أن يكون أيضاً تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر عنصراً من عناصر جهود التكامل والتعاون الإقليميين.

هاء - الأولوية ٥: التحول الاقتصادي الهيكلي

٥٠ - من الضروري أن تحول البلدان النامية غير الساحلية اقتصاداتها هيكلياً إذا ما أُريدَ تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر في العقد القادم. والتحول الهيكلي عملية تنطوي على تحويل النشاط الاقتصادي من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى والإنتاجية الأكبر.

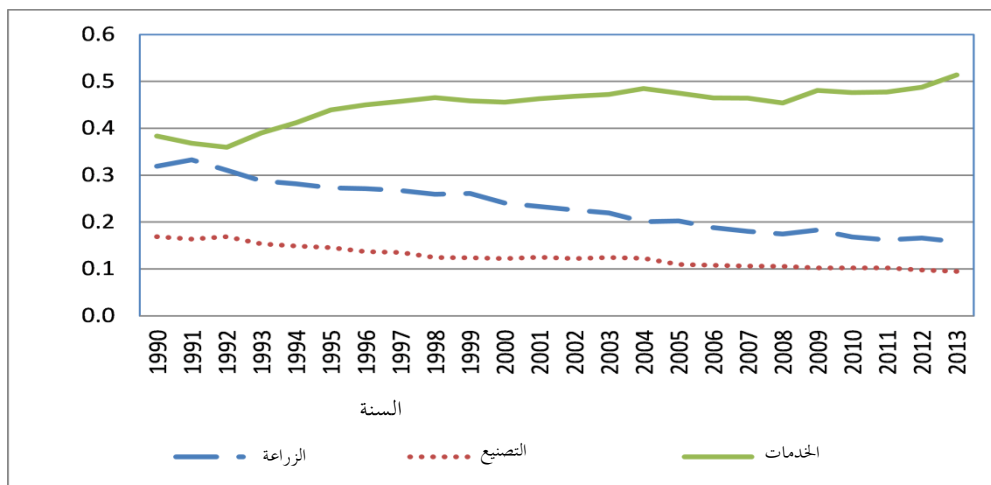
٥١ - وفي المتوسط، تسجل الزراعة في البلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً في حصتها من القيمة المضافة محسوبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل الثاني). والصناعة التحويلية آخذة في التراجع أيضاً، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ مقارنة بالقطاع الزراعي. ففي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، تراجعت الصناعة التحويلية بنحو ٣ في المائة، في حين تراجعت الزراعة بضعف ذلك المعدل. وفي الوقت نفسه تطورت حصة قطاع الخدمات في الاتجاه المعاكس، حيث بلغ متوسط الزيادة التي سجلها حوالي ٤ في المائة. وهذا يعني أن البلدان النامية غير الساحلية تشهد تقلصاً في النشاط الصناعي. أما في بلدان المرور العابر النامية، فالالاتجاه مماثل إلى حد ما، بيد أن حصة الصناعة التحويلية أعلى بكثير من حصتها في البلدان النامية غير الساحلية (الشكل الثالث).

٥٢ - ودرجة تقلص النشاط الصناعي الذي تشهده البلدان النامية غير الساحلية، حيث تُخصص لذلك النشاط مستويات منخفضة جدا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو أمران ملفت للنظر. وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية من ٣ ٣٠٠ دولار في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٥ ٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٣. ومستويات الدخل هذه أدنى بكثير من مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة النمو عندما بدأ تقلص الصناعة فيها، وهي مستويات تراوحت بين ٩ ٠٠٠ دولار و ١١ ٠٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٩٠. وهذا يعني أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه ما يمكن أن يسمى تقلصا مبكرا للنشاط الصناعي؛ إذ ستضمحل فيها فرص التصنيع عما قريب وعند مستويات دخل أدنى بكثير بالمقارنة إلى البلدان التي دخلت العهد الصناعي مبكرا.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، فتناقص حصة الصناعة التحويلية من ناتج البلدان النامية غير الساحلية أمر يثير القلق بالنظر إلى أن تلك الصناعة كانت تاريخيا في صميم النمو والتحول الاقتصاديين. وتتيح الصناعة التحويلية أيضا فرصا لمراكمة رأس المال والاستفادة من وفورات الحجم وتشجيع التغيير التكنولوجي، أكثر مما تتيحه القطاعات الأخرى. وللتصنيع أهمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية مقارنة بالبلدان الساحلية لأنه يمكنها من تذليل العوائق الناجمة عن موقعها كبلدان غير ساحلية. وبفضل التصنيع، مثلا، تستطيع البلدان النامية غير الساحلية أن تنتج سلعا ذات نسبة مرتفعة للقيمة إلى الوزن، مما يقلل من كلفة النقل. ولذلك فإن تنمية الصناعة التحويلية أمر حيوي بالنسبة لقدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في الأسواق العالمية.

الشكل الثاني

حصة القيمة المضافة التي أسهم بها كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣



الشكل الثالث

حصة القيمة المضافة التي أسهم بها كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في بلدان المرور العابر النامية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣



المصدر: البنك الدولي.

٥٤ - أسهمت صادرات المنتجات التكنولوجية المتطورة بحصة بلغت حوالي ٢٠ في المائة فقط من صادرات منتجات الصناعات التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية. ويشكل انخفاض المستوى التكنولوجي للصادرات عائقا كبيرا أمام قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يكرس اعتمادها على السلع الأساسية الأولية والمواد الخام بشكل أكبر. ولكي يتسنى للبلدان النامية غير الساحلية أن تطور قطاعات الصناعات التحويلية بها، فإنها تحتاج إلى الانتقال من المستويات المنخفضة إلى مستويات أعلى من التكنولوجيا.

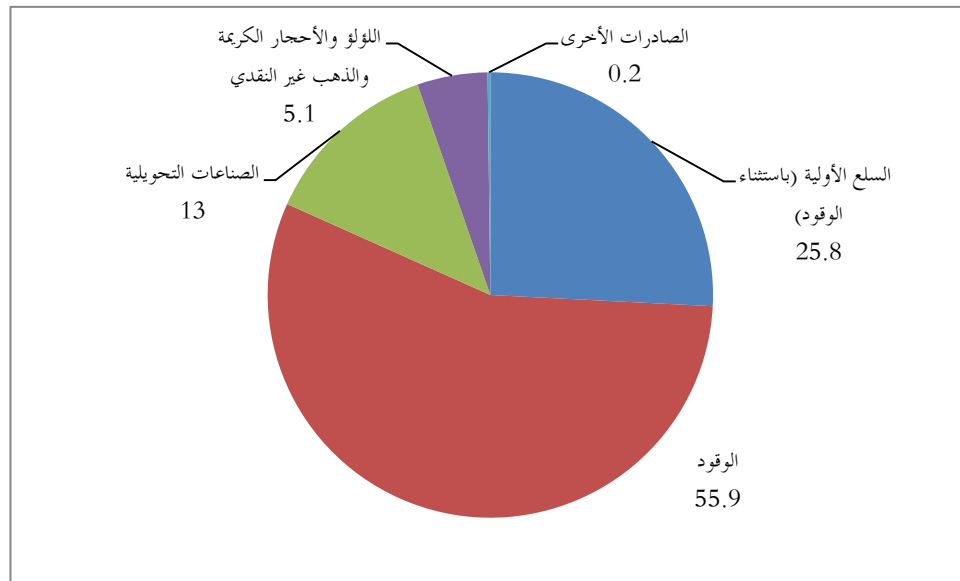
٥٥ - ويُسهّل التحول الهيكلي أيضا توجيه العمالة نحو القطاعات المتصلة بالصناعات التحويلية. وتكشف أحدث بيانات العمالة الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية عن ارتفاع نسبة القوة العاملة إما في قطاعها الزراعي أو في قطاع الخدمات. وبما أن بيانات العمالة تشير إلى أن التحول الهيكلي يغذي قدرة أي اقتصاد على أن يُؤدّد باستمرار أنشطة جديدة ودينامية تتميز بارتفاع مستوى إنتاجيتها، فهي تقدم أدلة على العقبات الجوهرية التي ربما لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجهها. وبما أن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية

غنية بالموارد الطبيعية، فيمكنها أن تستفيد من هذه الموارد في تأسيس المزيد من الصناعات التي من شأنها أن توفر وظائف لائقة بأجور مجزية لعدد أكبر من مواطنيها. وينبغي للحكومات أن تشجع على تطوير القطاعات الكثيفة العمالة والتكنولوجيات. ويتطلب ذلك مواءمة الأهداف التعليمية بالشكل الصحيح مع الاستراتيجيات الصناعية ومع الطلب على اليد العاملة.

٥٦ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣١ أعلاه، فإن صادرات البلدان النامية غير الساحلية تتركز بشدة في بضعة منتجات، أهمها السلع الأولية (٢٥,٨ في المائة) والوقود (٥٥,٩ في المائة) (انظر الشكل الرابع)، بينما تستأثر منتجات الصناعات التحويلية بالجزء الأكبر من الواردات (٧٠ في المائة) (انظر الشكل الخامس). ويجعل هذا المستوى من التركيز تلك البلدان عرضة للآثار الضارة للتقلبات في الطلب العالمي وفي أسعار السلع الأساسية.

الشكل الرابع

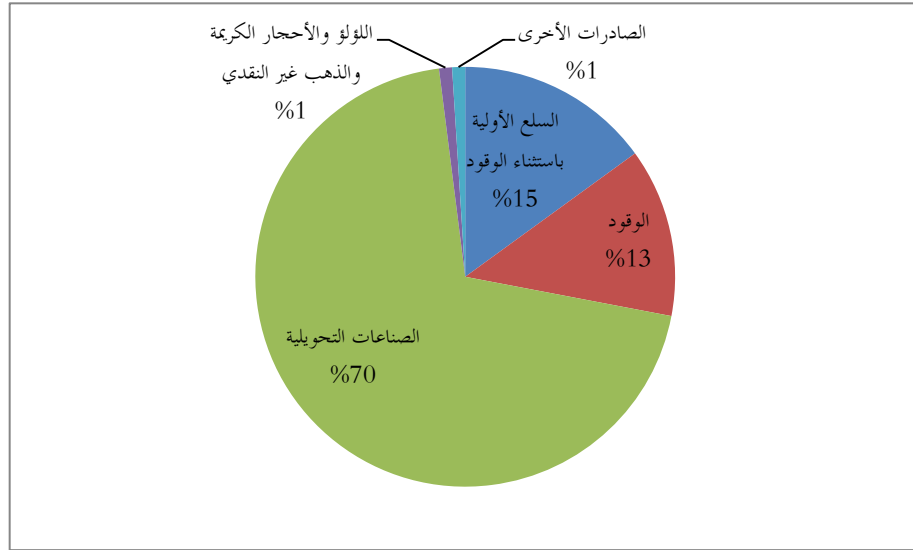
الهيكل الإجمالي لصادرات البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٣



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

الشكل الخامس

الهيكل الإجمالي لواردات البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٣



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد.

٥٧ - وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزء الأعظم من القطاع الخاص، وهي المساهمة الرئيسية في إيجاد فرص العمل، لكن الكثير منها يفتقر إلى رأس المال والخبرة الفنية اللازمين لتوسيع نطاق أنشطته. وتعادل قيمة الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص من المؤسسات المالية، بما فيها القروض ومشتريات الأوراق المالية غير السهمية والائتمانات التجارية، حوالي ٣٠ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية. وفي المقابل، تعادل قيمة الائتمان المحلي الموجه إلى القطاع الخاص في بلدان المرور العابر النامية ما يربو على ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الضروري أن تعطي استراتيجية التنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأولوية لتمويل المؤسسات الخاصة، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واو - الأولوية ٦: وسائل التنفيذ

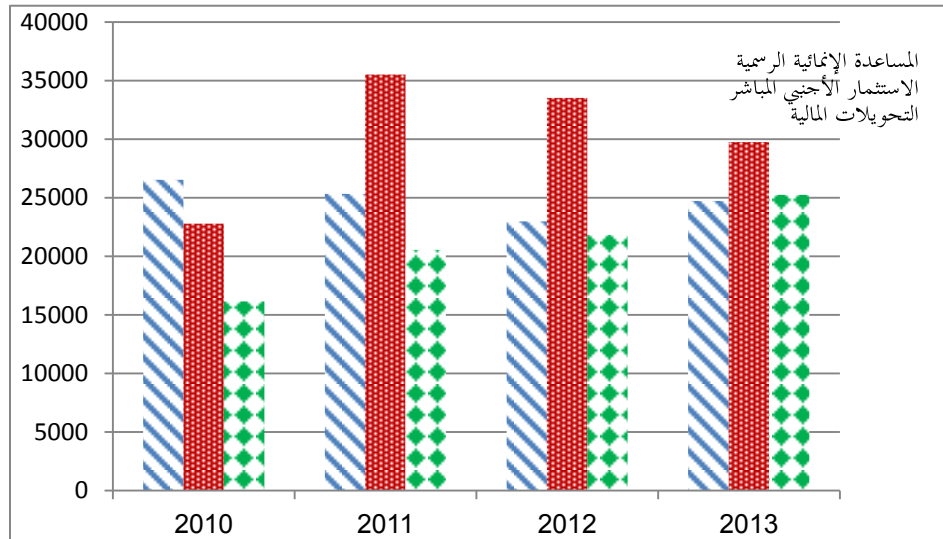
٥٨ - أقر في برنامج عمل فيينا بأن المسؤولية الرئيسية عن تنمية أي بلد تقع على البلد نفسه. وجرى التأكيد أيضا على أهمية تعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر وشركائها في التنمية وسائر أصحاب المصلحة، وتوسيع نطاقها، من أجل تنفيذ البرنامج بنجاح. ويُشجع الشركاء في التنمية على توفير دعم تقني

ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في البرنامج. ومن الأهمية بمكان تعزيز الشراكات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وبين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، لكي يتسنى حشد الموارد المالية الإضافية اللازمة.

٥٩ - ويبين الشكل السادس تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣. ورغم أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها تلك البلدان في عام ٢٠١٣ شهد زيادة طفيفة (بنسبة ٧,٦ في المائة) بالمقارنة إلى عام ٢٠١٢، من ٢٣ إلى ٢٤,٧ بليون دولار، فإنه لم يصل إلى المستوى الذي سجله في عام ٢٠١٠ وهو ٢٦,٥ بليون دولار.

الشكل السادس

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية الواردة إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



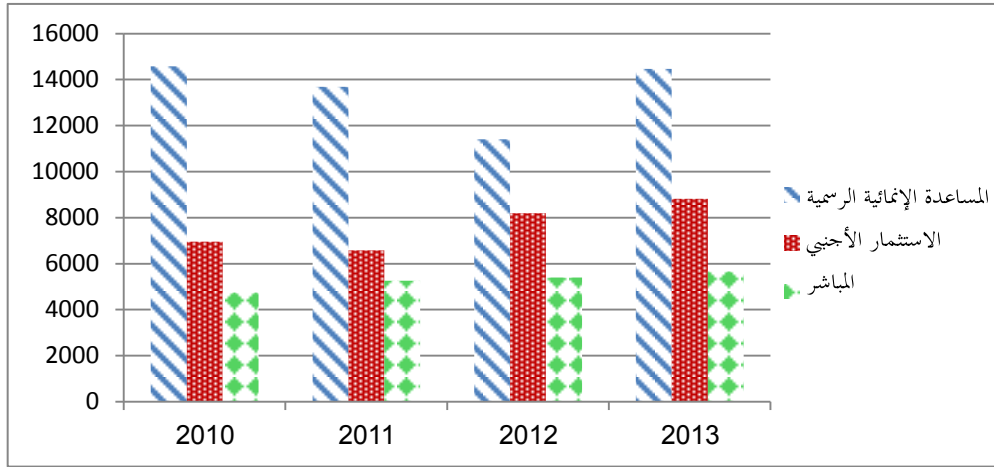
المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد والبنك الدولي.

٦٠ - لا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية غير الساحلية، وبخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، على النحو المبين في الشكل السابع.

٦١ - ويدل التباطؤ في تسجيل أموال التعاون الإنمائي من المانحين التقليديين في السنوات الأخيرة على هشاشة المعونة الدولية والوعود المتفق عليها دوليا بزيادة تلك المعونة. ويظل حجم المعونة عموما بعيدا عن الوفاء بالغرض مقارنةً بالمبالغ اللازمة لدعم الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك برنامج عمل فيينا.

الشكل السابع

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية الواردة إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي والأونكتاد والبنك الدولي.

٦٢ - وقد أدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا هاما في تكميل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية، من خلال مساهمتهما على النحو المناسب في تبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات البشرية والإنتاجية، والاستثمار في البنى التحتية، وتوفير المساعدات المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها. ويلزم زيادة الدعم لضمان إنجاز برنامج عمل فيينا.

٦٣ - وقد أسهمت المعونة لصالح التجارة، بالاقتران مع السياسات التكميلية، في خفض تكاليف التجارة، وسمحت بإنشاء بنى تحتية إضافية وتحسين قدرات المؤسسات الحدودية والإجراءات التنظيمية وتعزيز القدرات. وتكتسي المعونة لصالح التجارة، بالاقتران مع التزام البلدان النامية غير الساحلية بإدخال الإصلاحات الضرورية، أهمية أيضا في ربط تلك البلدان

بسلاسل القيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أو في مساعدتها على احتلال مرتبة أعلى فيها. ووصلت مبالغ المعونة التجارية المصروفة للبلدان النامية غير الساحلية إلى ٦,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٣.

٦٤ - ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي، من بين المانحين، استمر في دعم البلدان النامية غير الساحلية في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها. وتشمل المجالات الرئيسية للدعم تيسير التجارة والنقل العابر والهيكل الأساسية للنقل والتكامل الإقليمي. وفي إطار برنامج عمل فيينا، تعهد الاتحاد بالمحافظة على نفس مستوى الدعم الذي يقدمه حاليا لتيسير التجارة والذي يبلغ ٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس التالية لتوقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. ويدخل سبعة وعشرون بلدا ناميا غير ساحلي ضمن البلدان النامية الستة والتسعين التي تتمتع حاليا بأفضليات تجارية في إطار النظام المعمم للأفضليات الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي والذي يمنح هذا الأفضليات للبلدان النامية من جانب واحد. وتستفيد أربعة بلدان نامية غير ساحلية أيضا من الترتيب الخاص الذي تقدم المفوضية الأوروبية بموجبه حوافز من أجل التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، قدم الاتحاد ١١,٣ بليون يورو في صورة تمويل للمشاريع في البلدان النامية غير الساحلية، وخصصت نسبة ٦٢ في المائة من هذا المبلغ لتمويل مشاريع في أفريقيا.

٦٥ - ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا بالغ الأهمية في البلدان النامية غير الساحلية، من خلال بناء وتعزيز القدرة الإنتاجية، ونمو الصادرات، ونقل التكنولوجيا، ونشر الدراية بالمسائل الإنتاجية، والمهارات الإدارية ورأس المال، وتكوين الثروات، وفتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة وإيجاد فرص العمل. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٣ إلى ٢٩,٧ بليون دولار، أي بنسبة ١١ في المائة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه مجموعة من البلدان لعامين على التوالي، وذلك في أعقاب انخفاض طفيف في عام ٢٠١٢.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٣، وصلت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية إلى ٢٥,٢ بليون دولار، وتجاوزت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها تلك البلدان. وتنطوي التحويلات المالية على إمكانية انتشار الناس من الفقر، وتمويل المشاريع التجارية الصغيرة، وإتاحة التمويل للجميع، ومساعدة البلدان على مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات والعملية الصعبة. غير أنه من الضروري انتهاز سياسات داعمة في البلدان المرسل والمرسلة والمتلقية

على حد سواء، من أجل خفض تكاليف المعاملات وتسخير الإمكانيات الإنمائية للتحويلات المالية.

رابعاً - المتابعة والاستعراض

٦٧ - دعا برنامج عمل فيينا الدول الأعضاء، ولا سيما منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، إلى تعميم مراعاة البرنامج في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية. ودُعيت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى تعميم مراعاة البرنامج في برامج عملها. وكتب الأمين العام في هذا الصدد رسالة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دعاها فيها إلى تعميم مراعاة البرنامج. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، لبت الدعوة سبعة بلدان (منها بلد نام غير ساحلي) ومصرفان من مصارف التنمية الإقليمية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اتخذت لجنة الاتحاد الأفريقي التقنية المتخصصة للشؤون النقدية والمالية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، في اجتماعهما السنوي المشترك، القرار ٩٣٧ (د-٤٨) المتعلق بقيام البلدان النامية غير الساحلية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا بتعميم مراعاة برنامج العمل (انظر الوثيقة E/CA/CM/48/7). وأتخذ قرار مماثل يتعلق آسيا، وهو القرار ٣/٧١، في الدورة الحادية والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر الوثيقة E/ESCAP/RES/71/3).

٦٨ - وما برحت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى تقدم دعماً مستمراً للبلدان النامية غير الساحلية، بسبل منها برامج بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، وتقديم الدعم من أجل تطوير الهياكل الأساسية للنقل، وتعزيز الصكوك القانونية المتعلقة بتيسير التجارة والنقل. ويتولى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك الدعوة والحملات الدولية للتوعية وتعبئة الموارد لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ولهذا الغرض أعد المكتب، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، خريطة طريق لتنفيذ البرنامج من أجل كفالة الاتساق وتعزيز التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة في التنفيذ.

٦٩ - ويقوم مكتب الممثل السامي حالياً، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والدول الأعضاء، بإعداد مجموعة مؤشرات للاسترشاد بها في متابعة برنامج عمل فيينا واستعراضه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك نظم المكتب، بالشراكة مع حكومة زامبيا، اجتماع متابعة رفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وفي ذلك الاجتماع، الذي عقد في زامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد الممثلون نداء ليفينغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية، وهو نداء سُلط فيه الضوء على التدابير والمبادرات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتنفيذ هذا البرنامج.

٧٠ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في أفريقيا فيما يتعلق بالأطر المؤسسية لإدارة ممرات النقل العابر وتشغيلها، وتطوير الهياكل الأساسية، والتجارة الدولية، والتجارة وتيسير التجارة، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات. وتشجع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تيسير النقل والتجارة الدوليين وتطبيق الصكوك والقواعد والمعايير القانونية الدولية ذات الصلة. وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط والهادئ الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجال بناء القدرات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، وصياغة وتنفيذ الاتفاقات دون الإقليمية والثنائية في مجال النقل، وتقديم لها المساعدة التقنية في مجال نظم المرور العابر والنقل التي لا تستخدم وثائق مطبوعة، والتكامل الإقليمي والتجارة وتيسير التجارة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية في دمج تيسير التجارة والنقل في خططها الوطنية وفي إعداد السياسات المستدامة للنقل واللوجستيات.

٧١ - ويدعم البنك الدولي تنفيذ برنامج عمل فيينا عن طريق إصدار المنشورات ومجموعات البيانات للتوعية ونشر المعرفة من أجل تحديد السياسات المجدية وغير المجدية، ومن خلال تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية أو المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تحسين النقل والتوصيل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، والقدرة على المنافسة التجارية وتطوير استخدام الطاقة في هذه البلدان. ولقد قدم البنك حوالي ١١ بليون دولار في شكل قروض لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ على تعزيز البنية التحتية وتيسير المرور العابر.

٧٢ - ويساهم الأونكتاد من خلال جمع البيانات والمنشورات والدراسات التي تركز على أفضل الممارسات والدروس السياسية المتعلقة بسلاسل قيمة السلع الأساسية، وتقديم

المساعدة التقنية بشأن حقوق الملكية الفكرية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القادرة على التنافس، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال وضع الخطط الوطنية لتيسير التجارة وإعداد التقييمات بشأن احتياجات التأهب لتيسير التجارة.

٧٣ - وقد بدأ مركز التجارة الدولية تعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ويساعد المركز البلدان النامية غير الساحلية على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، من خلال وضع جدول زمني للالتزامات وإعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف على السواء. ويدعم الاتحاد الدولي للاتصالات البلدان النامية غير الساحلية في وضع وتنفيذ سياسات كل من النطاق العريض وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان النامية غير الساحلية على الحد من الغازات المنبعثة من المركبات وتحسين الاقتصاد في استهلاك الوقود وإيجاد استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأخضر.

٧٤ - وباشرت منظمة التجارة العالمية بعملية تصديق وبدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة ومرفق المنظمة لاتفاق تيسير التجارة، الذي بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتتولى المنظمة تنفيذ برنامج المعونة لصالح التجارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار موضوع "الحد من التكاليف التجارية لتحقيق نمو شامل للجميع ومستدام".

٧٥ - ويعمل الاتحاد الدولي للنقل على الطرق لتنفيذ مشاريع وأنشطة تسهم في تنفيذ برنامج عمل فيينا في مجالات سياسة المرور العابر، وتيسير التجارة وتطوير البنى التحتية، مثل مبادرة الطريق السريع النموذجي، التي تهدف إلى إنشاء جزء من طريق سريع نموذجي إلى جانب الهياكل الأساسية الداعمة ونظام النقل البري الدولي. ويعمل الاتحاد أيضاً عن كثب مع بلدان رئيسية لمساعدتها على الانضمام إلى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع. بمقتضى دفاتر النقل البري الدولي. وقد وقع كل من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ مذكرة اتفاق للاضطلاع بأنشطة مشتركة لتنفيذ البرنامج.

٧٦ - وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساعدة تقنية مصممة خصيصاً لتيسير عبور الحدود والإدارة الجمركية الرشيدة. وتدعم منظمة التعاون الاقتصادي سياسات المرور العابر وتيسير التجارة وتطوير البنية التحتية في منطقتها دون الإقليمية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - برنامج عمل فيينا هو برنامج إنمائي شامل وطموح يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل ومطرد، مع الحد من الفقر في البلدان النامية غير الساحلية. ويشمل البرنامج شراكات مجددة ومعززة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية، وكذلك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، وفي سياق التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٨ - وأحد العناصر الهامة لتنفيذ برنامج عمل فيينا بفعالية هو تعميم مراعاته في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية وبرامج عمل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن تأخذ البلدان النامية غير الساحلية بزمام المبادرة في مواصلة تعميم مراعاة البرنامج في الاستراتيجيات الوطنية سعياً لتنفيذه بشكل كامل. وبالمثل، ينبغي أيضاً لبلدان المرور العابر النامية أن تعمم مراعاة البرنامج لضمان تنفيذه الفعال. وينبغي للشركاء في التنمية، بمن فيهم العاملون من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن يولوا الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية وأن يوائموا الدعم الذي يقدمونه مع أولويات تلك البلدان.

٧٩ - وقد اتخذت بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قرارات بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وبات من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة بذل الجهود لتعميم مراعاة البرنامج ودعمه، بما في ذلك على الصعيد الوطني، وأن تحذو حذوها في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٨٠ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تواصل مساعيها الرامية إلى تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود وشكلياتها، بالإضافة إلى تعزيز وتنفيذ مبادرات ناجحة لتيسير التجارة.

٨١ - وينبغي لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، أن تصدق على اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة من أجل إنفاذه. وينبغي تقديم المساعدة التقنية الكافية لبناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية لضمان تنفيذها الفعال لأحكام الاتفاق.

٨٢ - والتكامل الإقليمي أداة أساسية تلجأ إليها البلدان النامية غير الساحلية لتحسين الترابط والقدرة التنافسية، والنمو الاقتصادي والربط بالأسواق العالمية. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن توطد أواصر التعاون الإقليمي

الفعلي من خلال تعزيز التجارة بين الأقاليم والمشاركة في الأطر والاتفاقات الإقليمية، وتطوير البنى التحتية الإقليمية والمواءمة بين السياسات الإقليمية.

٨٣ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تواصل اتخاذ تدابير وطنية ترمي إلى زيادة حصة الصادرات التي تتميز بارتفاع قيمتها المضافة، مثل السلع المصنعة والخدمات، بهدف تنويع هياكل صادراتها وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الارتباط بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وينبغي أن يقدم الشركاء الإنمائيون المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات دعماً لهذه الجهود.

٨٤ - ومن أجل تيسير التحول الهيكلي، ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تشجع تنمية القطاعات التي تتميز بالعمالة الكثيفة وأشكال التكنولوجيا من خلال تطبيقها لسياسات صناعية وتعليمية.

٨٥ - وبغية رصد تنفيذ برنامج عمل فيينا، لا بد من جمع البيانات بصورة منهجية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، لرصد ما يطرأ من تحسينات في تيسير التجارة وفي نقاط تلاقي وسائط النقل المتعددة.

٨٦ - ويتطلب برنامج عمل فيينا موارد أخرى للاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، وتحسين تيسير التجارة، وزيادة حجمها، والتحول الهيكلي، ومعالجة أوجه الضعف الداخلية والخارجية، وبناء القدرات. ومع أن البلدان النامية غير الساحلية قد بذلت جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية، ما زالت هناك فجوات تمويلية هائلة. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي دعماً إضافياً في شكل مساعدات إنمائية رسمية، وأن يتيح المجال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى زيادة دور القطاع الخاص. ومن المهم أن توفر مصارف التنمية الدولية والإقليمية تمويلاً مخصصاً للبنى التحتية للبلدان النامية غير الساحلية.

٨٧ - ومن المهم أن تلبى على أكمل وجه الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما تلك المتعلقة بتطوير البنى التحتية، وتنمية التجارة وتيسيرها، وتحقيق التكامل الإقليمي، وبناء القدرات الإنتاجية، وتحقيق التحول الهيكلي، أثناء تنفيذ ومتابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٨٨ - ومن المأمول أن تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من التحول إلى بلدان متصلة برأ، بفضل ما تبذله من جهود متسقة ومتفانية، تدعمها الشراكة القوية والتعاون المعزز من جانب بلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين، بمن فيهم المؤسسات العالمية.

جداول إحصائية

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ومؤشر التنمية البشرية

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية السنوية)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١، وبدولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	
أفغانستان	١٠٢٤٣	١٢٦٧٩	١.٩	١٦٣٧	١٨٨٤	٠.٤٦٨	
أرمينيا	٥٩١٨	٦٨٧٥	٣.٥	٦٥٠.٨	٧٥٢٧	٠.٧٣٠	
أذربيجان	٢٨٣١٠	٣٠٦٣١	٥.٨	١٥٩٥٠	١٦٥٩٣	٠.٧٤٧	
بوتان	١٢٨٨	١٤٩٠	٢.٠	٦٥١٦	٧١٦٧	٠.٥٨٤	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١١٩٥٤	١٤١١٩	٦.٨	٥٢٧٩	٥٩٣٤	٠.٦٦٧	
بوتسوانا	١٢٤١٢	١٥٠٨٥	٩.٣	١٣٦٤٢	١٦١٥٥	٠.٦٨٣	
بوركينافاسو	٧٣٤٧	٨٨٨٧	٦.٧	١٤٣٨	١٥٨٨	٠.٣٨٨	
بوروندي	١٣٩٢	١٥٧٨	٤.٦	٧٢٥	٧٤٧	٠.٣٨٩	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥٦٦	١٠٧٧	-٣٦.٠	٩٠.١	٥٨٤	٠.٣٤١	
تشاد	٨٤٢٥	٩٧٠٤	٥.٧	١٩٥٣	٢٠٥٥	٠.٣٧٢	
إثيوبيا	٢٠٧٨٤	٢٧٧٣٩	١٠.٥	١٠٨١	١٣٣٦	٠.٤٣٥	
كازاخستان	٧٧٢٤٥	٩٢٤٢٢	٦.٠	١٩٦٠.١	٢٢٤٧٠	٠.٧٥٧	
قيرغيزستان	٣٠٥٦	٣٥٨٩	١٠.٩	٢٧٩٠	٣١٢١	٠.٦٢٨	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠٢٢	٥٠٩٤	٨.٥	٣٩٠.١	٤٦٦٧	٠.٥٦٩	
ليسوتو	١٧٦٣	٢٠١٤	٤.٦	٢٢٣٥	٢٤٧٣	٠.٤٨٦	
ملاوي	٣٨٧٤	٤٣٣٣	٥.٢	٧٣٧	٧٥٧	٠.٤١٤	
مالي	٦٩٧٢	٧٢٨٥	٢.١	١٦٦٤	١٥٨٩	٠.٤٠٧	

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية السنوية)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١، ودولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٣	
منغوليا	٣٤٥٤	٥٠٨٠	١١,٦	٧٧٠,٨	١٠,٨٣٣	٠,٦٩٨	
نيبال	١٠١٠٣	١١٣٧٠	٣,٨	١٩٩٩	٢١٧٣	٠,٥٤٠	
النيجر	٤٣٨٢	٥٢٤٢	٤,٦	٨٤١	٨٩٧	٠,٣٣٧	
باراغواي	١١١٤٨	١٣١٢٢	١٤,٢	٧٠٠,٨	٧٨٣٣	٠,٦٧٦	
جمهورية مولدوفا	٣٥٠٢	٤٠٤٨	٩,٤	٣٩٢٥	٤٥٤٢	٠,٦٦٣	
رواندا	٣٨٤٧	٤٧٢٥	٤,٧	١٢٦٢	١٤٢٦	٠,٥٠٦	
جنوب السودان	١٠٩١٩	٦٣٥١	١٣,١	٣٨٣٨	١٩٦٥	-	
سوازيلند	٢٩١٢	٣١٢١	٣,٠	٥٨٦٢	٥٩٩٨	٠,٥٣٠	
طاجيكستان	٣١٨١	٣٩٤٥	٧,٤	٢١١٠	٢٤٣٢	٠,٦٠٧	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	٧٦١٠	٧٩٥٩	٢,٧	١١١٧٩	١١٦٦٤	٠,٧٣٢	
تركمانيستان	١٣٢٧٣	١٨٦٣٩	١٠,٢	١٠٠٣٢	١٣٥٥٥	٠,٦٩٨	
أوغندا	١٣٢٧٥	١٥٦٩٨	٣,٣	١٥١٥	١٦٢١	٠,٤٨٤	
أوزبكستان	٢١٥٧٤	٢٧٣٠٣	٨,٠	٤١٨٥	٥٠٠٢	٠,٦٦١	
زامبيا	١٢٦٤٧	١٥٣١٨	٦,٧	٣٤٥١	٣٨٠٠	٠,٥٦١	
زيمبابوي	٥٢٠٢	٦٧٢٥	٤,٥	١٤٨٤	١٧٧٣	٠,٤٩٢	
المتوسط للبلدان النامية غير الساحلية	١٠٤٢٥	١٢٢٨٩	٦,٦	٤٧٨٠	٥٣٨٠	٠,٥٥٦	
المتوسط للبلدان المارور العابر النامية	٢٧٧٤٣٤	٣٣١٥٥٣	٥,٨	٦٥٢٥	٧١٣١		

المصدر: الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، البنك الدولي.

الجدول ٢
مؤشرات مختارة للبنية الأساسية

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١، وبدولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٠	
أفغانستان	٢٣١٣٣(٢٠١٠)	٣٦(٢٠١٠)	-	٧٠.٧	٤١.٠
أرمينيا	٧٧٤٩(٢٠١١)	-	٨٢٦	١١٢.٤	٩٩.٨
أذربيجان	١٨٩٨٦(٢٠١١)	٥٦(٢٠١١)	٢٠٦٨	١٠٧.٦	١٠٠.٠
بوتان	٨٣٦٦(٢٠١١)	٣٤(٢٠١١)	-	٧٢.٢	٧٢.٠
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٨٢٢٨٨(٢٠١١)	١٢(٢٠١١)	٣٦٥٢	٩٧.٧	٨٠.٢
بوتسوانا	٢٥٧٩٨(٢٠٠٥)	٣٣(٢٠٠٥)	٨٨٨	١٦٠.٦	٤٣.١
بوركينافاسو	١٥٣٠٤(٢٠١١)	٢١(٢٠١١)	٦٢٢	٦٦.٤	١٣.١
بوروندي	١٢٣٢٢(٢٠٠٤)	١٠(٢٠٠٤)	-	٢٥.٠	٥.٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٢٧٨(٢٠١٠)	٦.٨(٢٠١٠)	-	٢٩.٥	٩.٥
تشاد	٤٠٠٠٠(٢٠٠٦)	-	-	٣٥.٦	٣.٥
إثيوبيا	٤٤٣٥٩(٢٠٠٧)	١٤(٢٠٠٧)	-	٢٧.٣	٢٣.٠
كازاخستان	٩٧١٥٥(٢٠١١)	٨٩(٢٠١١)	١٤٣١٩	١٨٤.٧	١٠٠.٠
قيرغيزستان	٣٤٠٠٠(٢٠٠٧)	-	٤١٧	١٢١.٤	١٠٠.٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤١٠٢٩(٢٠١١)	١٤(٢٠٠٩)	-	٦٨.١	٦٦.٠
ليسوتو	٥٩٤٠(٢٠٠١)	-	-	٨٦.٣	١٧.٠
ملاوي	١٥٤٥١(٢٠٠٣)	٤٥(٢٠٠٣)	٧٩٧	٣٢.٣	٨.٧
مالي	٢٢٤٧٤(٢٠٠٩)	٢٥(٢٠٠٩)	٥٩٣	١٢٩.١	١٦.٦
منغوليا	٤٩٢٥٠(٢٠١٤)	٢٤(٢٠١٤)	١٨١٨	١٢٤.٢	٨٦.٢
نيبال	١٩٨٧٥(٢٠٠٨)	٥٤(٢٠٠٨)	٥٩	٧٦.٨	٧٦.٣
النيجر	١٩٢٦٧(٢٠١٠)	٢١(٢٠٠٨)	-	٣٩.٣	٩.٣

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥، وبملايين دولارات الولايات المتحدة)		نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية السنوية)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١١، وبدولارات الولايات المتحدة)		دليل التنمية البشرية
	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٣	
باراغواي	٣٢٤٠٤ (٢٠١١)	١٦ (٢٠١١)	٣٦	١٠٣.٧	٣٦.٩	٩٧.٤	
جمهورية مولدوفا	١٢٨٤٥ (٢٠١١)	٨٦ (٢٠١١)	١١٥٧	١٠٦.٠	٤٨.٨	٩٨.٦	
رواندا	١٤٠٠٨ (٢٠٠٤)	١٩ (٢٠٠٤)	-	٥٦.٨	٨.٧	١٠.٨	
سوازيلند	٣٥٩٤ (٢٠٠٢)	-	٣٠٠	٧١.٥	٢٤.٧	٣٥.٢	
طاجيكستان	٢٧٧٦٧ (٢٠٠٠)	-	٦٢١	٩١.٨	١٦.٠	١٠٠.٠	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	١٣٩٨٣ (٢٠١١)	٥٨ (٢٠١١)	٦٩٩	١٠٦.٢	٦١.٢	٩٩.٠	
تركمستان	٥٩٦٢٣ (٢٠١٢)	-	٤٩٨٠	١١٦.٩	٩.٦	١٠٠.٠	
أوغندا	٧٠٧٤٦ (٢٠٠٣)	٢٣ (٢٠٠٣)	٢٢٤٤	٤٤.١	١٦.٢	١٤.٦	
أوزبكستان	٨١٦٠٠ (٢٠٠٠)	-	٤٢٨٠	٧٤.٣	٣٨.٢	١٠٠.٠	
زامبيا	٦٦٧٨١ (٢٠٠٠)	-	٢١٥٧	٧١.٥	١٥.٤	١٨.٥	
زيمبابوي	٩٧٢٦٧ (٢٠٠٢)	-	٣٤٢٧	٩٦.٣	١٨.٥	٣٦.٩	
البلدان النامية غير الساحلية	١٠٨٣٦٤٢	-	٤٥٩٦٠	٦٥.٤	٢٠.٦	٤٢.٢	

المصدر: البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات.
(أ) ترد السنة المطابقة للرقم بين قوسين.

الجدول ٣

التجارة الدولية، الصادرات والواردات من البضائع

مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
		٢٠١٣	٢٠١٣
٠,٧٨	٠,٢٨	٨ ٧٢٤	٥١٥
٠,٧٥	٠,٢١	٤ ٤٧٧	١ ٤٨٠
٠,٧٨	٠,٨٨	١١ ١٥٦	٣١ ٧٧٦
٠,٧٨	٠,٣٤	٩٠٩	٥٤٤
٠,٨٠	٠,٤٨	٩ ٣٣٨	١١ ٦٥٧
٠,٨٩	٠,٧٩	٧ ٥٤٤	٧ ٦٠٨
٠,٨٢	٠,٥٣	٣ ٩٠٠	٢ ٣٥٦
٠,٧١	٠,٣٦	٨١١	٩١
٠,٧٨	٠,٣٦	٢٥٠	١٥٠
٠,٨١	٠,٩٢	٢ ٨٠٠	٤ ١٠٠
٠,٧٧	٠,٣٣	١٤ ٨٩٩	٤ ٠٧٧
٠,٧٤	٠,٦٥	٤٨ ٨٠٦	٨٤ ٧٠٠
٠,٦٥	٠,١٥	٦ ٠٧٠	١ ٧٩١
٠,٧٦	٠,٢٨	٣ ٠٢٠	٢ ٢٦٤
٠,٨٥	٠,٤٦	٢ ٢٠٠	٨٤٧
٠,٨٢	٠,٤٧	٢ ٨٤٥	١ ٢٠٨
٠,٨٤	٠,٥٣	٣ ٨٠٠	٢ ٣٣٩
٠,٨٠	٠,٣٧	٦ ٣٥٨	٤ ٢٦٩
٠,٧٠	٠,١٤	٦ ٤٥٢	٨٦٣
٠,٨٤	٠,٤٧	٢ ٠٢٠	١ ٦٠٠
٠,٨٠	٠,٣٤	١٢ ١٤٢	٩ ٤٣٢

مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	مجموع الواردات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	
٠,٦٥	٠,١٥	٥ ٤٩٢	٢ ٤٢٨	جمهورية مولدوفا
٠,٨٣	٠,٣٦	٢ ٣٠٢	٧٠٣	رواندا
—	—	—	—	جنوب السودان
٠,٧٠	٠,٢٢	١ ٦٩٣	١ ٨٩٥	سوازيلند
٠,٨٥	٠,٤٨	٤ ١٥١	١ ١٦١	طاجيكستان
٠,٦٤	٠,١٧	٦ ٦٠٠	٤ ٢٦٧	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
٠,٨١	٠,٤٩	١٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	تركمانستان
٠,٧٢	٠,١٨	٥ ٨١٨	٢ ٤٠٨	أوغندا
٠,٧٥	٠,٢٥	١٢ ٩٩٨	١٢ ٦٤٣	أوزبكستان
٠,٨٢	٠,٥٩	١٠ ١٦٢	١٠ ٥٩٤	زامبيا
٠,٧٦	٠,٢٦	٤ ٣٠٠	٣ ٥٠٧	زيمبابوي
٠,٦١	٠,٣٦	٢٢٢ ٠٣٤	٢٣٠ ٢٧٢	البلدان النامية غير الساحلية

المصدر: الأونكتاد.

الجدول ٤

التجارة عبر الحدود والأداء اللوجستي

مؤشر الأداء اللوجستي	الوقت الذي يستغرقه الاستيراد (بالأيام)	الوقت الذي يستغرقه التصدير (بالأيام)	تكلفة تصدير حاوية (بدولارات الولايات المتحدة)	تكلفة استيراد حاوية (بدولارات الولايات المتحدة)	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
	٢,٠٧	٩١	٨٦	٥ ٦٨٠	٥ ٠٤٥				أفغانستان
	٢,٦٧	١٨	١٦	٢ ١٧٥	١ ٨٨٥				أرمينيا
	٢,٤٥	٢٥	٢٧	٣ ٤٥٠	٣ ٤٦٠				أذربيجان
	٢,٢٩	٣٧	٣٨	٢ ٣٣٠	٢ ٢٣٠				بوتان
	٢,٤٨	٢٨	٢٢	١ ٧٤٥	١ ٤٤٠				دولة بوليفيا المتعددة القوميات
	٢,٤٩	٣٥	٢٧	٣ ٧١٠	٣ ١٤٥				بوتسوانا
	٢,٦٤	٤٩	٤١	٤ ٣٣٠	٢ ٣٠٥				بوركينافاسو
	٢,٥٧	٤٣	٣٢	٤ ٤٢٠	٢ ٩٠٥				بوروندي
	٢,٣٦	٦٨	٤٦	٦ ٣٣٥	٥ ٤٩٠				جمهورية أفريقيا الوسطى
	٢,٥٣	٩٠	٧٠	٩ ٠٢٥	٦ ٦١٥				تشاد
	٢,٥٩	٤٤	٤٤	٢ ٩٦٠	٢ ٣٨٠				إثيوبيا
	٢,٧٠	٦٧	٧٩	٥ ٢٦٥	٥ ٢٨٥				كازاخستان
	٢,٢١	٧٣	٦٣	٦ ٠٠٠	٤ ٧٦٠				قيرغيزستان
	٢,٣٩	٢٦	٢٣	١ ٩١٠	١ ٩٥٠				جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	٢,٣٧	٣٣	٣١	٢ ٠٤٥	١ ٧٩٥				ليسوتو
	٢,٨١	٣٩	٣٤	٢ ٨٩٥	٢ ٢٠٠				ملاوي
	٢,٥٠	٣٤	٢٦	٤ ٥٤٠	٢ ٤٤٠				مالي
	٢,٣٦	٤٥	٤٤	٢ ٩٥٠	٢ ٧٤٥				منغوليا
	٢,٥٩	٣٩	٤٠	٢ ٦٥٠	٢ ٥٤٥				نيبال
	٢,٣٩	٦١	٥٦	٤ ٥٠٠	٤ ٤٧٥				النيجر

تكلفة تصدير حاوية (بدولارات الولايات المتحدة)	تكلفة استيراد حاوية (بدولارات الولايات المتحدة)	الوقت الذي يستغرقه التصدير (بالأيام)	الوقت الذي يستغرقه الاستيراد (بالأيام)	مؤشر الأداء اللوجستي
٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤
١ ٨٥٠	٢ ٢٧٥	٢٩	٣٠	٢,٧٨
١ ٥١٠	١ ٨٧٠	٢٣	٢٧	٢,٦٥
٣ ٢٤٥	٤ ٩٩٠	٢٦	٢٧	٢,٧٦
٥ ٣٣٥	٩ ٢٨٥	٥٥	١٣٠	-
١ ٩٨٠	٢ ٢٤٥	١٧	٢٣	-
٩ ٠٥٠	١٠ ٦٥٠	٧١	٧٠	٢,٥٣
١ ٣٧٦	١ ٣٨٠	١٢	١١	٢,٥٠
-	-	-	-	٢,٣٠
٢ ٨٠٠	٣ ٣٧٥	٢٨	٣١	-
٥ ٠٩٠	٦ ٤٥٢	٥٤	١٠٤	٢,٣٩
٥ ١٦٥	٧ ٠٦٠	٥١	٥٣	٢,٤٦
٤ ٢٦٥	٦ ١٦٠	٥٣	٧١	٢,٣٤
٣ ٤٤٤	٤ ٣٤٤	٤١	٤٩	٢,٤٩
١ ٣٠١	١ ٥٩٩	٢٢	٢٧	٢,٦٩

المصدر: البنك الدولي.